على الحركة الوطنية ألّا تغيّب مهماتها الاساسيّة

في المدة الاخيرة ، وبالضبط خلال وبعد احداث آذار الدامية ، طرحت شعارات وآراء وحددت مواقف ومواقف حول « التناقض الاساسي في النظام الديمقراطي ؟! » و« التناقض » بين الدستور من جهة وواقع الحال من جهة اخرى » وحول ان « الاكثرية تمثل بأقلية في المجلس والاقلية تمثل بأكثرية » وصولا الى رئيس الجمهورية وصلاحيات الرئاسة والوزير .

السؤال هو ، لماذا طرحت كل هذه المسائل في هذا الوقت بالذات ؟ ولماذا انفجرت هذه التراكمات دفعة واحدة ؟ وما هي الاسباب الفعلية لمثل هذه الازمة ؟ وما هو واقعها الطبقي ؟ وهل صحيح ان هناك ازمة في « ممارسة النظام الديمقراطي البرلماني ؟! » وهل رئيس السلطة « لي الاحكام ولا يحكم » وكيف يمارس الوزير صلاحياته كاملة ؟ وهل صحيح ان رئيس السلطة لا يحق له رؤس جلسات مجلس الوزراء ويحق له حضور اجتماعات المجلس الوزاري في صوره استثنائية وحالات طارئة ؟ وهل الحكم رئاسي او برلماني ؟ وهل يجوز « دستوريا » الغرد بالسلطة او لا يجوز ؟.. كل هذه الاسئلة ، لا يمكن الاجابة عليها ، الا بعد فهم مسألة السلطة القائمة في لبنان . ومن تمثل ؟ وما هي جذور ازمه الحكم وعلاقتها بازمة السلطة ـ النظام ؟

السلطة في لبنان . سلطة من ؟

اذا قلنا ان السلطة في لبنان ، هي سلطة الحتاح القوي من الرأسمالية ، الجناح التجاري ـ المصرفي الحاكم داخليا والتابع للامبريالية واسواق الرأسمالية الاحتكارية العالمية خارجيا . نكون قد حددنا العدو الرئيسي للحركة الوطنية في لبنان ونكون قد حددنا الطبيعة الطبقية للسلطة القائمة . واذا قلنا ان النظام في لبنان ، هو نظام طائفي ، وتركيبة النظام الاجتماعية هي تركيبة طائفية ـ اقطاعية . نكون قد حددنا الشكل الظاهري للسلطة دون الوصول الى البنية الطبقية الفعلية وسلطتها الفعلية والاستغلالية . لماذا ؟ لان جذور « نظام الطائفة » في لبنان هي بالاساس جذور طبقية من حيث نشأتها الاجتماعية وانبثاقها ومارها التاريخي . فالطائفية هي الشكل الغالوي للنظام الطبقي في لبنان ، والنظام الطبقي هو القاعدة الاقتصادية لهذه التركيبة الطائفية ولهذه السلطة السياسية .

فالطائفية تعود الى عهد ما قبل الرأسمالية ، حيث تكونت في ظل سيطرة الدولة العثمانية وهيمنتها الادارية والسياسية ، وحيث نمت ضمن اطار العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية . ومع ان الرأسمالية دخلت الى لبنان ليس بفعل التطور الداخلي لقوى الانتاج بل بحكم ارتباط لبنان بالسوق الرأسمالية العالمية بعد الحرب العالمية الاولى ، لم يستطع نمط الانتاج الرأسمالي ، بحكم تخلف وسائل انتاجه نسبيا وبحكم تبعيته للرأسمالية الامبريالية ، من تحطيم الجذور الطبقية المراكمة للعلاقات الاجتماعية السابقة للرأسمالية كليا . ولم يستطع ضرب رواسب الاقطاع (الطائفية ـ العشائرية) السائر نحو الاضمحلال ونهم الزوال . لذلك استمرت بقايا عهد الاقطاع عبر المصرفية ثم عبر الانماء العربي وصيدقها « دولة لبنان الكبير » ثم الاستدارة مرة ثانية وبعده جاء « الاستقلال » الذي قام على اساس الجزئة الاستعمارية . فكانت الطائفية اساس «الاستقلال» وكان « الاستقلال » اساس استمرار دور الرأسمالية التجارية (كوسط مع الامبريالية) والرأسمالية المصرفية (كمركز لامتصاص الرساميل العربية) وثم اخيرا الرأسمالية الصناعية (التي تضع موضع احتكاري في السوق العربية) . وهكذا نرى بان الازمة هي ازمة النظام اللبناني، والطائفية هي شكل من اشكال الازمة ، مظهر من مظاهرها . والتركيبة الاجتماعية للسلطة في لبنان هي تركيبة طبقية ، والطائفية اطار من اطاراتها الخارجية ، غلاف من غلافاتها . وان اتخذت الطائفة اللبنانية شكلا قانونيا نهائيا في عهد فؤاد شهاب (مرسوم ٦ و ٦ مكرر) بعد الحرب الاهلية في العام ١٩٥٨ . وبالتالي فان الكلام عن الطائفة و « المارك » مهما تنوعت واختلفت مظاهرها ، يبقى الكلام كلام طبقي يدور حول التوازن الطبقي والمشاركة الطبقية بين اطراف البورجوازية اللبنانية واجنحتها الاقطاعية المتعايشة .

وما العودة للحديث مجددا عن المارك، وهذه المرة من طرف الاقطاع الممثل للاطراف الاقطاعية الاخرى ، الا معبر عن لعبة « شد الحبل » لحفظ التوازن وليس لاعادته . والتوازن هنا ايضا توازن طبقي ، يعكس من زاوية « المارك » الطائفية والمحافظة على الزعامات المحلية (تصريحات شمعون والجميل والردود المبادلة مع اده) وقد تجاوزت التصاريح حول المرسوم الاشتراعي الرقم ٦ الذي صدر في عهد رئاسة شمعون وتخفيف عدد النواب الموارنة الى اكثر من الثلث وذلك تحت شعار « مضاد » لشعار المشاركة الذي طرحه الفتى والهيئات السنية في رئاسة امين الحافظ للحكومة السابقة ، وخلاصته العامة « وجود غبن واجحاف في حقوق الطائفة الماروني في بعض ادارات الدولة » . ونرى هنا اهمية الدور الذي تلعبه اجهزة الدولة والوظائف الحكومية لحفظ التوازن الطبقي او « التوزيع الطائفي » في البلدان المتخلفة .

وعلى هذا الاساس ، نرى بان ازمه « ممارسة النظام الديمقراطي » ليس الا ازمه فقدان النظام الديمقراطي المعبر عنه الان بالبرلمان . والبرلمان بالرغم من كونه بورجوازي ، فان غلبه الممثل فيه هي لصالح الملاك العقاريين (ممثلي البورجوازية في الواجهة السياسية) . اما بقايا قائم السلطة من الرئاسة الى الحكومه والوزير حتى الموظف ، فما هم الا انعكاس للسلطة الفعلية في لبنان ، سلطة البورجوازية بحتاجها الرأسمالي التجاري ـ المصرفي القوي والحاكم . وبالتالي فان الكلام عن « حكومه وطنية » في ظل هكذا سلطة ، يبقى كلام وهمي نصطدم كل يوم بواقع نظام لبنان الطبقي العاجز، الذي يغرز باستمرار حكومات عاجزة على شاكلة ، كحكومة « كل لبنان » التي شملت كل اطراف الكل التسابية الممدة والموزعة على محاور النظام المحلية واطراف السلطة المتصعه .

ابار . والازمه الاقتصاديه الراهنه

يبقى السؤال الاساسي ، ما هي اسباب الازمة السياسية في لبنان ؟ وما هي جذورها الاقتصادية ؟

خلال احداث ابار ، لعبت البلدان العربية دورا مهما في اعادة الهدنه العسكرية الى الساحة اللبنانية بعد الاصطدام الذي حصل بين السلطة والمقاومة . اما دور الدول العربية في الازمة ، فانه يبقى دورا ثانويا ـ على اهميته ـ بالنسبة لدور التوازن الاجتماعي في لبنان ودور حركة المقاومة والحركة الوطنية في الصراع مع السلطة القائمة (طبقيا) ، الذي هو عامل ومحرك رئيسي للازمة . الا ان افعال سوريا حدودها مع لبنان كان له دور مؤثر في استمرار الازمة السياسية وتصعيدها ، ونفاقم الوضع الاقتصادي الذي كشف عن هزاله وهشاشته ، بالرغم من نفي السلطة لوجود الازمة وبالرغم من اصرار اليمين الرجعي والانعزالي على صمود الاقتصاد اللبناني وقوته وجبروته ..؟! وبالرغم من محاولات تمييع مسأله افعال الحدود ٦ الذي صدر في عهد رئاسة شمعون وتخفيف عدد النواب الموارنة الى اكثر من الثلث وذلك تحت شعار « مضاد » لشعار المشاركه الذي طرحه الفتى والهيئات السنية في رئاسة امين الحافظ للحكومة السابقه ، وخلاصته العامة « وجود غبن واجحاف في حقوق الطائفة الماروني في بعض ادارات الدوله » . ونرى هنا اهمية الدور الذي تلعبه اجهزه الدوله والوظائف الحكومية لحفظ التوازن الطبقي او « التوزيع الطائفي » في البلدان المتخلفه .

وعلى هذا الاساس ، نرى بان ازمه « ممارسة النظام الديمقراطي » ليس الا ازمه فقدان النظام الديمقراطي المعبر عنه الان بالبرلمان . والبرلمان بالرغم من كونه بورجوازي ، فان غلبه الممثل فيه هي لصالح الملاك العقاريين (ممثلي البورجوازية في الواجهة السياسيه) . اما بقايا قائم السلطه من الرئاسه الى الحكومه والوزير حتى الموظف ، فما هم الا انعكاس للسلطه الفعليه في لبنان ، سلطه البورجوازيه بحتاجها الرأسمالي التجاري ـ المصرفي القوي والحاكم . وبالتالي فان الكلام عن « حكومه وطنيه » في ظل هكذا سلطه ، يبقى كلام وهمي نصطدم كل يوم بواقع نظام لبنان الطبقي العاجز، الذي يغرز باستمرار حكومات عاجزة على شاكلة ، كحكومة « كل لبنان » التي شملت كل اطراف الكل التسابية الممدة والموزعة على محاور النظام المحلية واطراف السلطة المتصعه .

ابار . والازمه الاقتصاديه الراهنه

يبقى السؤال الاساسي ، ما هي اسباب الازمة السياسية في لبنان ؟ وما هي جذورها الاقتصادية ؟

خلال احداث ابار ، لعبت البلدان العربية دورا مهما في اعادة الهدنه العسكريه الى الساحة اللبنانية بعد الاصطدام الذي حصل بين السلطه والمقاومه . اما دور الدول العربيه في الازمه ، فانه يبقى دورا ثانويا ـ على اهميته ـ بالنسبة لدور التوازن الطبقي والمشاركه الطبقيه بين اطراف البورجوازيه اللبنانيه واجنحتها الاقطاعيه المتعايشه .

وما العوده للحديث مجددا عن المشاركه، وهذه المره من طرف الاقطاع الممثل للاطراف الاقطاعيه الاخرى ، الا معبر عن لعبه « شد الحبل » لحفظ التوازن وليس لاعادته . والتوازن هنا ايضا توازن طبقي ، يعكس من زاويه « المشاركه » الطائفيه والمحافظه على الزعامات المحليه (تصريحات شمعون والجميل والردود المبادله مع اده) وقد تجاوزت التصاريح حول المرسوم الاشتراعي الرقم ٦ الذي صدر في عهد رئاسه شمعون وتخفيف عدد النواب الموارنه الى اكثر من الثلث وذلك تحت شعار « مضاد » لشعار المشاركه الذي طرحه الفتى والهيئات السنيه في رئاسة امين الحافظ للحكومه السابقه ، وخلاصته العامه « وجود غبن واجحاف في حقوق الطائفه الماروني في بعض ادارات الدوله » . ونرى هنا اهميه الدور الذي تلعبه اجهزه الدوله والوظائف الحكوميه لحفظ التوازن الطبقي او « التوزيع الطائفي » في البلدان المتخلفه .

وعلى هذا الاساس ، نرى بان ازمه « ممارسه النظام الديمقراطي » ليس الا ازمه فقدان النظام الديمقراطي المعبر عنه الان بالبرلمان . والبرلمان بالرغم من كونه بورجوازي ، فان غلبه الممثل فيه هي لصالح الملاك العقاريين (ممثلي البورجوازيه في الواجهه السياسيه) . اما بقايا قائم السلطه من الرئاسه الى الحكومه والوزير حتى الموظف ، فما هم الا انعكاس للسلطه الفعليه في لبنان ، سلطه البورجوازيه بحتاجها الرأسمالي التجاري ـ المصرفي القوي والحاكم . وبالتالي فان الكلام عن « حكومه وطنيه » في ظل هكذا سلطه ، يبقى كلام وهمي نصطدم كل يوم بواقع نظام لبنان الطبقي العاجز، الذي يغرز باستمرار

٢ ـ حرية تبادل السلع . ٣ ـ حرية الاقامة والعمل . ٤ ـ حرية النقل والترانزيت (نلاحظ بان المخالفات كلها لصالح لبنان دون ان يكون للبنان بمقابل ذلك اي مسؤولية وواجب باتجاه الوطن العربي والمقاومة . ونلاحظ ايضا بان الذكرة لم تر الا المخالفات التي تضر بها قطاع الخدمات والقطاع التجارة والمصارف دون غيرها) .

المهم في هذا الامر ، بان السلطة والنظام ككل واليمين قبلوا بالامر الواقع وافرزوا بهزال وضع لبنان بعد التصريحات « العنترية » التي دارت على شفاههم مدة الشهر . ان بلع السلطة لتصريحاتها وعض اليمين على لسانه ، كشف حقيقة الخسائر الناجمة عن اقفال الحدود وخاصة الاضرار الفادحة التي لحقت بالرأسمالية التجارية والمصرفيه ، مما دفعا ١٢ هيئة اقتصادية للاجتماع في ١٧ تموز « لمناقشة اقفال الحدود ومشاكل القطاعات » في الوقت الذي يهدد فيه مزارعو البطيخ في صور بالظاهر احتجاجا على السماح باستراد ١٥٠٠ طن لمصلحة بعض التجار والسماسرة على حساب المزارعين الموسمين والصغار .

اما الخسائر بالارقام طوال شهر ايار ، فقد بلغت كما يلي :

قطاع السياحة : سجلت حركة المسافرين انخفاضا بلغ ٧٠ بالمئة ، وانخفض عدد السياح العرب عن السنة الماضية ٨٤٧٢٢ شخصا اما نسبه انخفاض السياح الاجانب بلغت ٥٠ بالمئة . نزلاء الفنادق بمعدل ٢٥ بالمئة والايجارات ٣٨ بالمئة . اما زوار الاماكن السياحية والاثرية فلقد انخفض عددهم عن السنة الماضية بنسبة ٩٠ الف زائر .

قطاع الزراعة : كانت نسبة خسارة هذا القطاع في مجال التصدير ١٠٠ بالمئة وكان قد صدر في الوقت نفسه من العام الماضي ٢٣٥٠٠ طن . اما الواردات فقد انخفضت بنسبة ٨ بالمئة .

قطاع الورش والماء : تراجعت الرخص الممنوحة للبناء من ١٥٧ رخصة في العام الماضي الى ٣٠ رخصة في نفس الوقت من هذا العام . وتوقف العمل في الورش التي هي في طور البناء وانخفض انتاج الترابة بمعدل ٢٠ الف طن .

حركة البورصة والمبادلات المالية : توقفت البورصة عن العمل لمدة ١٣ يوما ، وانخفضت الاسهم المتبادلة بمعدل ٦٥٠ سهم . اما قيمة المبادلات فبلغت مليونا و ٦٦٦ لفه ليرة مقابل مليون و ٩٤٥ الفا في المدة نفسها من العام ١٩٧٢ .

هذا عدا عن توقف حركة الترانزيت مع السوق العربية ، والخسائر الباهظة وغير الملموسة التي اصابت قطاع التجارة .

مهام الحركة الوطنية

على الحركة الوطنية ، في المرحلة الآنية ، عدم الاهتمام الاساسي بما يدور في سقف النظام اللبناني وسلطته القمعية . هذا لا يعني مطلقا ، التغاضي عن تطورات الصراعات الفوقية وتناقضات السلطة الثانوية وانعكاسها على الوضع العام وعلى الحركة الوطنية بشكل خاص والا اصبح ذلك ضرب من الطفولة « اليسارية » .

ان مهام الحركة الوطنية تختلف من الاساس وفي المنطلق عن مهام اي حكومة تأتي ، سواء الحكومة الحالية ام حكومات الماضي او المستقبل . وبالتالي على الحركة الوطنية ان لا تؤجل مهامها ولا تؤخرها ولا تجمدها بانتظار ما سيحصل وما سيكون ، لان مهام الحركة الوطنية هي قيادة الجماهير اللبنانية لحل مشاكلها الاساسية وليس الدخول في لعبة الحكومات الفوقية، ولان مطالب وشعارات الحركة الوطنية تحيلها الجماهير وتدفعها عاليا لاجل تحقيقها ، وليس تحقيقها منوطا بالحكومات سواء كانت « لكل لبنان » او « لنصف لبنان » ..

للذلك ، امام الحركة الوطنية مهمتين رئيسيتين في هذه المرحلة :

١ ـ العمل على تفجير التناقضات في الشارع اللبناني وفي الريف والمناطق والمصانع والاحياء وبذلك باستعادة المطالب الديمقراطية للحركة الوطنية وطرحها بشكل جذري من جديد مع تبني كل مطالب الفئات الشعبية وعاده نضالاتها وطرحها كاحدى مهام الحركة الوطنية ومطالبها الديمقراطية (ازمة مياه الشفة وانقطاع الماء في المناطق والمدن وبيع صهريج الماء بـ ٥٠ ليرة والبرميل بليرتين .. مثل على ذلك) .

٢ ـ استكمال سلسلة المهرجانات وعدم تأجيلها مجددا وتفجير سلسلة تحركات جماهيرية في الريف والمناطق والاحياء ، سواء اخذت الحكومة الثقة ام لم تاخذها وسواء اكان كلام البيان الوزاري منمقا ام غير منمق ■■

ماذا قال العقيد لحود عن عدوان فردان ؟

بعد مرور شهرين على العدوان الاسرائيلي الاميركي الغادر على بيروت وضواحيها والاوزاعي والدورة ، الذي استهدف فيه القادة ابو يوسف وكمال ناصر وكمال عدوان وغيرهم من رفاقهم المناضلين ، والذي اعقبه تطورات داخليه ما زال ذيولها ماثله حتى الان بدءا باستقاله حكومة السيد صائب سلام والاشاعات التي رافقت تلك الاستقاله ، وانتهاء ببعض ذيول احداث آذار التي جاءت حكومه نفي الدين الصلح الموسعه على امل تصفيتها ..

بعد مرور كل ذلك تعلت الصحف اليوميه عن العقيد فؤاد لحود رئيس لجنه الدفاع النيابيه ، تصريحا شديد الخطوره حول ذلك العدوان وموقف السلطه منه . دون ان يعقبه حتى الان اي نفي او توضيح من المسؤولين .

ونورد هنا التصريح كما نقلته حرفيا صحيفه « الحياه » بتاريخ ٨ تموز الجاري وبانتظار صدور اي توضيح او نفي من المراجع المسؤوله المختصه ..

تقول الصحيفه في معرض روايتها لتفاصيل اجتماع لجنه الدفاع البرلمانيه بتاريخ ٧ تموز ، ما يلي :

« ثم عاد العقيد لحود الى الحديث عن ازمه العاشر من نيسان الماضي فقال : ان ازمه العاشر من نيسان كان سببها عدم تحديد السياسة الدفاعيه للبنان ، وقال ان هذه الازمة ادت الى ما نحن عليه الان.

واضاف اننا نعلم لماذا استقال الرئيس سلام ولماذا نشأت هذه الازمه . فالموضوع هو ان الرئيس سلام طلب اقصاء قائد الجيش لانه لم يرد على العدوان الاسرائيلي في فردان يوم العاشر من نيسان علما بان السلطات المسؤوله وكبار المسؤولين كانوا على علم بالاعتداء .

وعندما قيل للعقيد لحود ، هذا الكلام خطير للغايه اجاب :

ان ما قاله هو الصحيح لانه قبل العدوان بثلاث ساعات ، ارسلت قيادة الجيش في صور برقيه الى وزاره الدفاع في الرزه تعلمها فيها ان طائرات هليكوبتر « طوافه » وزوارق حربيه تتجه نحو بيروت وهي غريبه عن لبنان « الا ان المسؤولين في وزاره الدفاع تماموا على هذه البرقيات المؤرخه بالساعات والدقائق » . وحصل ما حصل ووقع عدوان فردان .

واضاف لحود : وقد نقل ضابط في الجيش نسخه طبق الاصل عن الانذار الى الرئيس سلام كما حصلت بدوري على صوره طبق الاصل ايضا مما يؤكد بان الرئيس سلام كان على حق بالغاء قائد الجيش لانه لم يمتثل لاوامر رئيس الحكومة ولان قائد الجيش على علم مسبق بالانزال الاسرائيلي على بيروت .

واضاف لحود : انني كما ابرزت بعد حوادث ايلول التقرير رقم٥٢٢ سابرز وابين المستندات والبرقيات المذكورة » .

الفطاير لـ« الهدف »:

مهمّات وطنيّة وديمقراطيّة أمام الحركة الطلابيّة

اية مسيرة كان على الحركة الطلابية ان تجتازها ، كيما تصل الى ما هي عليه اليوم؟ ومع ذلك ، فانه يمكن تمييز خط واحد صاعد في مسيرة الحركة الطلابية، كما في مسيرة كل النضالات الشعبية ، هو خط الوحدة . ان الحركة الطلابية تتطور باتجاه الوحدة مع نفسها ، اذا صح التعبير ، ومع سائر النضالات الشعبية الاخرى .

ورغم ان وتائر هذه المسيرة ليست منسجمة وموحدة دائما ، وهذا هو منطق الحياة نفسه ، الا ان الشيء الرئيسي يتحقق عبر كل الانحناءات والتراجعات العارضة، نعني الوحدة .

وفي لقاء مع رئيس الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية ، دار الحديث حول المزايا الراهنة للحركة الطلابية والمكاسب التي حققها ومهامها والنغيرات التركيبية في البنية الطلابية وغيرها من المسائل .

ـ اذن بماذا تتميز الحركة الطلابية لهذه السنة بالمقارنة مع السنوات الماضية ، وما هي ابرز انجازاتها ؟

■ في الحقيقة يمكن ان ندرج مجمل نضالات الحركة الطلابية بشكل عام طيلة فترة العشرين سنة الماضية ، وبالتحديد في السنوات الاخيرة بمحورين :

● محور النضال الوطني العام

وبالرغم من صعوبة الفصل بين هذين المحورين، الا ان ما غلب في السنة الدراسية الماضية من توجه عام، هو بلورة هذه القضايا وتحديدها ضمن خطة تحالف القوى الديمقراطية الذي جاء ، للسنة الثانية ، ليكرس العمل الجبهوي بنسبة او باخرى ، محددا ، على ضوء الواقع ، وتناقضات الوضع اللبناني والعربي ، المهمات المرحلية للحركة الطلابية .

وتحديدا ، يمكن القول ان النضال الطلابي لهذا العام ، كان متسما بسمة النضال الديمقراطي . فمن المساهمة الجدية من الحركة الطلابية في التصدي المباشر لمشروع خنق الحريات النقابية والديمقراطية ، الى مناهضة سياسة المحاور الرجعية التي تنتهجها السلطة الى تكريس الجامعة اللبنانية كجامعة وطنية عبر سلسلة من الاجراءات الهامة التي يأتي في طليعتها :

١ ـ توزيع المنح الوطنية للمحتاجين والمنوفين كخطوة اولية على طريق ديمقراطية التعليم التي تعني في النهاية وطنية التعليم .

٢ ـ اقرار نظام الضمان الصحي للطلاب ، وهذا ، ايضا ، خطوة اخرى على طريق ديمقراطية التعليم . بالاضافة الى المكتسبات الاخرى كتكريس حق الطلاب وزيادة فعالية المشاركة في ادارة الجامعة ، وفي انتزاع العشرين مليون ليرة لبناء كليتي الاداب والتربية .

٣ ـ التصدي بفاعلية ، ولجم مخطط امركة المؤسسات التعليمية اللبنانية ومن ضمنها الجامعة اللبنانية ، هذا المخطط الذي برزت ملامحه من خلال مؤسسة وديع حداد وفورد ، حيث استطاع نضال الحركة الطلابية ان يحول دون الحاق كلية التربية من جهة وتعديل البرامج ، من جهة ثانية ، لتتوافق مع هذا الاتجاه وهذا المخطط .

٤ ـ الالتحام الجماهيري مع كل المطالب العمالية والفلاحية ومطالب المعلمين والعمال الياومين وحركة التلامذة وغيرهم .

وهذا طبعا لم ينس الحركة الطلابية دورها الوطني في دعم حركة المقاومة الفلسطينية ومشاركة الحركة الشعبية في التصدي المباشر لمخطط تصفيتها ، الذي شهدناه والذي نترقب متابعته ، وللحؤول دون هذا المخطط التصفوي وذلك بتوفير كل الظروف لمتابعة مهامها الوطنية .

ـ هذا ما تحقق على صعيد المكاسب المادية للحركة الطلابية ، ولكن ما هي المكاسب التي تحققت على صعيد الحركة الطلابية نفسها، نعني وحدتها، تنظيمها ، دور الاتحاد الوطني داخلها ، الخ ..

■ ان ابرز ما استطاع الاتحاد الوطني للجامعة اللبنانية ان ينجزه من مهمات على هذا الصعيد ، بالرغم من تجربته القصيرة نسبيا ، هو تحوله الى قائد فعلي لمجمل نضالات الحركة الطلابية ، دون ادعاء . وقد تجلى ذلك في اجماع الحركة الطلابية ونضالها تحت ستار ديمقراطية التعليم ووطنيته وشعار الجامعة الوطنية المنتجة والمعممة للثقافة الوطنية ، وشعار تحويل الجامعة اللبنانية الى جامعة كل اللبنانيين .

استطاع اتحادنا برنامجه ممارسة الديمقراطية ، عبر توسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية وتوعيتها ودفع نضالها ان ينجز المرحلة الاولى على طريق ازمة النظام التعليمي بشقيه الاقتصادي والتربوي على بساط البحث وان يجمع كافة فصائل الحركة الطلابية حول هذه النقاط . وهذا ما عبر عنه المؤتمر التربوي الوطني الاول الذي افتتح في المجال امام عقد مؤتمر تربوي وطني عام ، في بداية العام القادم .

ـ كيف يمكن ، استنادا الى هذه المعطيات ، تلخيص تجربة نضالات السنة الماضية ؟

■ ١ ـ اثبتت التجربة ان النظام اللبناني ، بالرغم من عجزه وحده ازمته ، يستطيع تأمين بعض الاصلاحات الديمقراطية الاولية ، اذا ما تسنى للحركة الطلابية خلق اجماع طلابي وخوض نضال جماهيري منظم حتى ولو واجهته اقسى الظروف والملاحقات والقمع كما شهدنا في السنة الدراسية الفائتة .

٢ ـ تزايد فعالية الحركة الطلابية وتزايد دورها الوطني والديمقراطي وتبوئها مركزها في مجمل النضالات الوطنية والديمقراطية وتكريسها كفصيل هام من فصائل الحركة الشعبية .

٣ ـ ضرورة تطوير اساليب النضال والتركيز على نضالات ديمقراطية ووطنية تؤمن التفافا جماهيريا يتخطى اطار الطلاب ، لانه لم يعد من الجائز حصر النضالات الطلابية في مطالب صرف نقابية . ودفع اهتمامات الطلاب فيما يتعدى النشاطات المهنية لنطال كل المشاكل المباشرة لكافة فطاعات الشعب اللبناني والعربي .

ـ ما هي التغيرات التركيبية التي طرأت على البنية الطلابية في السنوات الاخيرة ، وكيف ينعكس ذلك على برنامج ونضالية الحركة ؟

■ ان نمو الجامعة اللبنانية وانعكاس ذلك على نمو التعليم الثانوي والمكتسبات الديمقراطية التي تحققت ، اصبحت تطال فئات اجتماعية كانت محرومة لفترة قريبة من حق التعليم . وبقدر تزايد وتوسع رقعة التعليم الثانوي واتساع المجال امام هذه الفئات لولوج المدرسة من جهة وبقدر تامين الضمانات للتعليم الجامعي من جهة ثانية (منح وطنية ، ضمان صحي، مساكن طلابية، كليات تطبيقية ، تعديل في المناهج والبرامج ازالة كل التصفيات والعراقيل ، تحسين ظروف الهيئة التعليمية ، الخ ..) بقدر ما ينفر واقع الطلاب الاجتماعي في الجامعة اللبنانية وتاخذ هذه المؤسسة دورها كركيزة للتعليم الوطني في لبنان .

وتدل الاحصاءات الرسمية على ذلك الدور بوضوح ، خاصة اذا ما قارنا ارتفاع نسبه الطلاب من اصول ريفية بشكل خاص .

وهذا التغير التركيبي في البنية الطلابية وخصوصا في الجامعة اللبنانية ، يؤمن ، نسبيا ، توثيق العلاقة بين النضالات الطلابية ومجمل النضال الديمقراطي العام لاوسع الجماهير اللبنانية ■■

ننشر فيما يلي نص المقابله مع الزميل انور الفطايري . وكنا نشرنا في العدد السابق مقاطع من المقابلات مع الزملاء الفطايري ، مطر ، شويري . وسنوالي نشر المقابلات مع قادة الحركة الطلابية اللبنانية تباعا .